

تحرك عاجل

تبرئة ناشط سياسي دون الإفراج عنه

لا يزال الناشط السياسي عبيد يوسف الزعابي معتقلاً اعتقالاتاً تعسفاً، في الإمارات العربية المتحدة، منذ 23 يونيو/حزيران، رغم تبرئته من قبل المحكمة الاتحادية العليا. ولم يبلغ بسبب عدم إخلاء سبيله. وهو سجين رأي.

إذ قبض رجال جهاز أمن الدولة على **عبيد يوسف الزعابي** في 12 ديسمبر/كانون الأول 2013، عقب إجرائه مقابلة قال فيها إنه يستعمل موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" للتعبير عن آرائه السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان، وللتوعية بأوضاع الأشخاص المعتقلين تعسفاً من جانب قوات الأمن. ووجهت إليه تهمة "الإساءة إلى المحكمة العليا" و"الإساءة إلى جهاز أمن الدولة" و"التحريض ضد الحكام وضد أمن الدولة"، غير أن غرفة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا بأبو ظبي برأته من هذه التهمة في 23 يونيو/حزيران 2014. وعلى الرغم من تبرئته، ما زال عبيد يوسف الزعابي وراء القضبان. ولم يبلغ، لا هو ولا عائلته، بسبب استمرار احتجازه، وعلى أي أساس قانوني. ولم يسمح له بتلقي سوى زيارة واحدة من أسرته منذ القبض عليه، كما لم يسمح له بالاتصال بمحام منذ تبرئته. وهو في جناح السجناء بمستشفى مدينة الشيخ خليفة الطبية، بأبو ظبي، نظراً لمعاناته من حالة متقدمة من التهاب المفاصل والروماتيزم، وعدم قدرته على المشي إلا بصعوبة.

وقد احتجز عبيد يوسف الزعابي في ظروف ترقى إلى الاختفاء القسري لعدة أسابيع منذ القبض عليه. ولم تبلغ عائلته بمكان وجوده رغم سؤالها سلطات الشرطة المعنية عنه، كما لم يسمح له بالاتصال بمحام أثناء احتجازه السابق للمحاكمة. وحسبما فهمت منظمة العفو الدولية، أبلغ مسؤول كبير في نيابة أمن الدولة عبيد يوسف الزعابي بأنه لن يفرج عنه حتى إذا وجدت المحكمة أنه بريء. وبموجب القانون الدولي، فإن اعتقاله تعسفي، نظراً لعدم وجود أساس قانوني لحرمانه من حريته.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى الإفراج عن عبيد يوسف الزعابي فوراً ودون قيد أو شرط، لأنه سجين رأي محتجز لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- للتشديد على أن إبقاءه رهن الاعتقال عقب تبرئته من قبل المحكمة الاتحادية العليا أمر مخالف للقانون بموجب القانون الدولي وقانون الإمارات العربية المتحدة، على السواء؛
- وإلى حين الإفراج عنه، حث السلطات على ضمان إتاحة الفرصة له فوراً كي يتصل بعائلته وبمحام، واستمرار تلقيه العناية الطبية التي يحتاج.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 2 سبتمبر/أيلول 2014 إلى:

الرئيس

الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
وزارة الشؤون الرئاسية

شارع الكورنيش، أبو ظبي
ص ب 280، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: +971 2 622 2228
بريد إلكتروني: ihitimam@mopa.ae
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

وزير العدل
سلطان بن سعيد البادي
الخبيرة
القطاع 93، شارع 5
ص ب 260
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: +971 2 681 0680
بريد إلكتروني (عبر الموقع):
<http://ejustice.gov.ae/portal/page/portal/eJustice%20MOJ%20Portal/HomePages/Contact%20Us/Feedback>
طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وابعثوا بنسخ إلى:
نائب الرئيس ورئيس الوزراء
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئيس الوزراء
دبي، ص ب 2838
الإمارات العربية المتحدة
فاكس: +971 4 353 1974
بريد إلكتروني: info@primeminister.ae
تويتر: @HShkMoh
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين التالية:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل: UA: 341/13. ولمزيد من المعلومات، زوروا:
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE25/012/2014/en>

تحرك عاجل

تبرئة ناشط سياسي دون الإفراج عنه

معلومات إضافية

أجرت "شبكة سي إن إن" التلفزيونية، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2013، مقابلة مع عبيد يوسف الزعابي حول حبس أحد مواطني الولايات المتحدة في الإمارات العربية المتحدة في سياق إعداد شريط فيديو ساخر حول دبي. وكان عبيد يوسف الزعابي قد اعتقل في 2 يوليو/تموز 2013 عقب نشره سلسلة من التغريدات انتقد فيها "إمارات 94"، إشارة إلى محاكمة جماعية شملت 94 من منتقدي الحكومة والداعين إلى الإصلاح، بمن فيهم شقيقه أحمد يوسف الزعابي. وأفرج عنه بالكفالة، في 4 أغسطس/آب 2013، بسبب اعتلال وضعه الصحي، ولكن قبض عليه مجدداً في ديسمبر/كانون الأول عقب المقابلة التي أجرتها معه "شبكة سي إن إن". وأثناء محاكمته، وجهت إليه تهم "نشر أفكار وقصص تثير الكراهية وتعكّر صفو النظام العام عن طريق التشهير بجهاز أمن الدولة بزعم ممارسته التعذيب"؛ و"الإدلاء بأقوال كاذبة فيما يتعلق بحكام الإمارات العربية المتحدة، مستخدماً عبارات تحط من شأنهم، وتتهمهم بالقمع"؛ و"نشر أفكار وأنباء يقصد بها السخرية من مؤسسة حكومية والإساءة إلى سمعتها"؛ و"الإدلاء بأقوال كاذبة بأن المحكمة الاتحادية العليا هي أشبه بمحكمة عسكرية، وبأن قانونها معيب ولا يخلو من أوجه قصور، وبأن إجراءاتها هزلية، وبأن القضاة غير نزيهين ويفتقرون إلى الكفاءة ويلجأون إلى الخداع". واتهم بالإدلاء بأقوال كاذبة حول "جهاز أمن الدولة"، فوصف موظفيه بأنهم "أغبياء" ووصفه بأنه "جهاز ترهيب المواطنين".

إن استمرار احتجاز عبيد يوسف الزعابي عقب تبرئته غير قانوني بموجب القانون الدولي وقانون الإمارات العربية المتحدة نفسها. وقد كرر الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي عدة مرات أنه يعتبر الاحتجاز دون مبرر قانوني للحرمان من الحرية احتجازاً تعسفياً. ولذا فإن استمرار احتجاز الأشخاص عقب وجوب الإفراج عنهم بمقتضى القانون، أو صدور أمر عن سلطة قضائية بذلك، يعتبر تعسفياً. فيموجب قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، يتعين على النيابة العامة إبلاغ المحتجزين بالتهم التي يواجهون خلال الساعات الثماني والأربعين الأولى من احتجازهم، كما يتعين الإفراج عنهم أو القبض عليهم بأمر رسمي خلال الأربع والعشرين ساعة التالية، مع أنه يجوز لقاوض تمديد أمر احتجازهم.

وقد لجأت سلطات الإمارات العربية المتحدة على نحو متزايد إلى "قانون جرائم تقنية المعلومات لسنة 2012" - الذي وجه إلى عبيد يوسف الزعابي الاتهام بموجه- لمقاضاة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين ينتقدون السجل الرديء للبلاد في مضمار حقوق الإنسان، ولتكميم أفواه الناشطين، وكذلك لمنع المواطنين من تمرير معلومات إلى منظمات وصحفيي حقوق الإنسان. كما استخدمته لقمع جميع أشكال الرأي الآخر على شبكة الإنترنت، وبخاصة على "تويتر"، الذي يستخدم على نطاق واسع في الإمارات. وقبض على عدد آخر من الأشخاص، بمن فيهم

أقارب لمن أدينوا عقب محكمة "إمارات 94" البالغة الجور، ووجهت إليهم تهم تتعلق بالكشف عن تفاصيل انتهاكات لحقوق الإنسان على "تويتر". إذ اعتقل أسامة النجار، ابن سجين الرأي حسين علي النجار الحمادي، البالغ من العمر 25 سنة، في 17 مارس/آذار 2014 واحتجز رهن الحبس الانفرادي في مرفق احتجاز سري، حيث تعرض للتعذيب. وكان قد استخدم "تويتر" بنشاط لتنظيم حملة للتضامن مع والده ومع سجناء الرأي الآخرين في الإمارات. وكان، في اليوم الذي سبق القبض عليه، قد نشر عدداً من التغريدات حول إساءة معاملة والده والسجناء الآخرين في سجن الرزين ذي الإجراءات الأمنية الفائقة في أبو ظبي. ويقع أسامة النجار حالياً في سجن الوثبة، بأبو ظبي، وقد حرم من تلقي الرعاية الطبية التي يحتاج للشفاء من عملية أجريت له في اليوم الذي سبق اعتقاله. وقد فهمت منظمة العفو الدولية أن أسامة النجار يواجه عدة تهم تشمل "الإساءة إلى الدولة" و"التحريض على كراهية الدولة" ونشر أكاذيب حول تعذيب والده، عبر تغريدات نشرها على حسابه في "تويتر". وقبض كذلك على الناشط وليد الشحي، في 11 مايو/أيار 2013، ووجهت إليه تهمة "خرق النظام العام"، بموجب المادة 28 من "قانون جرائم تقنية المعلومات"، عقب إعرابه عن بواعث قلق بشأن محاكمة "إمارات 94" على "تويتر". وفي 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، صدر بحقه حكم بالسجن سنتين، إضافة إلى غرامة بقيمة نصف مليون درهم إماراتي (حوالي 137,000 دولار أمريكي).

وفي 5 فبراير/شباط 2014، أعربت غابرييلا كنول، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، عن بواعث قلقها من أن النظام القضائي للإمارات العربية المتحدة ما زال يخضع، بحكم الأمر الواقع، لسيطرة الحكومة.

الاسم: عبيد يوسف الزعابي

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 341/13 رقم الوثيقة: MDE 25/015/2014 تاريخ الإصدار: 22 يوليو/تموز 2014